كليومينيس

وسياسته المالية فى مصر فى عهد الاسكندر الأكبر

بقلم مصطفى العبادى

يعتبر عصر الاسكندر الأكبر من أهم فترات التحول والانتقال فى التاريخ العام ، ذلك أن عالما جديداً فى سياسته واقتصاده واجتماعه كان على وشك أن يولد . لهذا كانت دراسة الرجال الذين إعتمد عليهم الاسكندر والذين شغلوا مناصب أساسية فى حكمه بالغة الأهمية لفهم ذلك العصر والتطورات التى حدثت فيما بعد .

ولقد كان كليومينيس أحد أولئك الرجال البارزين ، إذ تركه الاسكندر للاشراف على مالية مصر فأصبح سيد الموقف بها والمتصرف الأول فى شئونها طيلة حياة الاسكندر . ولكليومينيس فوق ذلك أهمية خاصة بالنسبة للمهتمين بدراسة تاريخ الاسكندرية فقد اقترن إسمه بهذه المدينة منذ أيامها الأولى حتى أن كتاب الاقتصاد المنسوب لأرسطو يسميه «كليومينيس الاسكندرى (١) ولم ينسبه إلى موطنه الأصلى نقراطس كما فى الكتابات التاريخية الأخرى . والسبب فى ذلك أنه اتخذ من الاسكندرية مركزاً لنشاطه التجارى الكبير الذى شمل البحر الأبيض المتوسط فى ذلك الوقت ، مما زاد فى أهمية الاسكندرية فى العالم اليونانى عند نشأتها الأولى .

ونظراً لأن شخصية كليومينيس كانت قديما ولاتزال حديثا موضع إختلاف الكتاب والمؤرخين فلعل من الأفضل أن نبدأ بتحليل المصادر الأساسية التى نعتمد عليها فى دراستنا لشخصيته وأعماله . من سوء الحظ

---

(١) Ps. Aristot. Oec. II. 33, Κλεομένης Ἀλεξανδρεύς.

أن الوثائق المعاصرة له تكاد تكون منعدمة حتى الآن باستثناء عدد قليل من المعلة عثر عليه ، ولهذا كان اعتمادنا كله على المصادر الأدبية ونقصد بها كتابات المعاصرين والمؤرخين اللاحقين الذين تعرضوا للاسكندر وعصره ، وهي تنحصر في كتب ثلاثة : الأول خطبة تنسب خطأ للخطيب الأثيني الكبير ديموستنيس ، والثاني هو الباب الثاني من كتاب الاقتصاد المنسوب إلى ارسطو ، والثالث هو ما كتبه المؤرخ اريانوس عن حياة الاسكندر الاكبر .

أما عن المصدر الأول وهو الخطبة التي نسبت خطأ إلى ديموستنيس(٢) فسبب نسبتها إلى الخطيب الأثيني الكبير أنها أضيفت إلى المخطوطات القديمة لمجموعة أعماله وظلت كذلك حتى أثبت النقاد المحدثون أن هذه الخطبة ليست لديموستنيس وأنها ألقيت عقب وفاته مباشرة سنة ٣٢٢ ق.م. ومع ذلك فهي تعتبر وثيقة معاصرة في الدرجة الأولى من الأهمية ، لأنها كتبت بيد محام أثيني في قضية ضد أحد أعوان كليومينيس نفسه في أثينا . وهذه الخطبة تزودنا بمعلومات فريدة عن شبكة السماسرة الذين كانوا يعملون لحساب كليو مينيس في المراكز التجارية الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط للسيطرة على تجارة القمح الدولية . ولكن أمراً واحداً يجب أن نحتاط له عند قراءة هذه الخطبة ، وهو أن أسلوبها البليغ في حملته القاسية ضد كليومينيس قد يجرفنا تياره . فالخطبة كتبها محام محترف ، وهي موجهة ضد كليومينيس وأعوانه لتلاعبهم بتجارة القمح في أثينا . وكما نتوقع في مثل هذه الظروف فالمحامي ينتحل كل حيلة قانونية ووسيلة بلاغية للنيل من كليومنيس وأعوانه كي يكسب القضية . ولهذا وجب على المؤرخ المدقق أن يأخذ كلامه بحذر شديد وأن يتبين مقدار المبالغة فيه .

---

(٢) Dem. LVI, (O. C. T.)

أما عن المصدر الثانى ، وهو الفصل الثانى من كتاب الاقتصاد الذى ينسب خطأ أيضا إلى أرسطو(٣) ، فمن المرجح أنه كتب فى نهاية القرن الرابع ق.م بيد واحد من تلاميذ أرسطو نفسه من المشائين الأولين (٤) . ومع ذلك فيمكننا أن نقبل قيمته التاريخية (٥) بكل اطمئنان نظراً لأنه دراسة معاصرة للأحوال الاقتصادية فى القرن الرابع بأسلوب جاد لم يسبق من قبل . ويقع الكتاب فى جزئين ، الأول يعتبر أول محاولة من نوعها لوضع نظرية اقتصادية ، والثانى — وهو موضع اهتمامنا هنا — يحوى أقاصيص تتعلق بأعمال ومناسبات إقتصادية . فى هذا الجزء الثانى يذكر المؤلف سبع مناسبات لكليوميديس تمثله شخصية انتهازية لاتعبأ كثيراً بالوسائل مادامت تؤدى إلى الأهداف التى يسعى اليها . ولكن يجب أن نذكر هنا أن هذه الأقاصيص لا تعطينا وصفاً كاملا لسياسته الاقتصادية ، فكلها تروى إجراءات أتخذت فى ظروف استثنائية ، وهو طابع هذا الجزء من الكتاب .

أما المصدر الأخير فهو كتاب المؤرخ أريانوس عن فتوح الأسكندر ، ويتضمن معلومات تاريخية قيمة عن عصر الاسكندر وخاصة فى النواحى العسكرية والسياسية والادارية . ورغم أن إريانوس كتب فى القرن الثانى الميلادى إلا أنه استقى مادته من كتابات إثنين من أصحاب الاسكندر نفسه ، وهما أرستوبولس والملك بطليموس الأول . ويذكر أريانوس أنه اعتمد بنوع أخص على بطليموس ، وأن استعانته بأرستوبولس قد اقتصرت على مجرد تكملة أو ملء فجوات فى رواية الآخر . ويبدو أنه شعر أن هذا التميز بين مصدريه إحتاج إلى مايبرره فقال فى افتتاحية كتابه بما أن بطليموس كان ملكا فان تزييف الحقائق كان يسيء إليه أكثر

---

(٣) أنظر B. A. Van Groningen : Aristote, Le second Livre de l' Economique, Leyde, 1933,

الذى يعتبر خير طبعة لهذا الكتاب ؛ ويتضمن مقدمة دراسية وحواشى وافية .

(٤) ibid. pp. 34, 43

(٥) ibid. p. 5.

أكثر مما يسيء إلى أى شخص آخر . (٦) ونحن الآن بعقولنا الحديثة قد نسخر من سذاجة هذا المؤرخ القديم الذى كان لايزال يحسن الظن بالملوك ؛ ولكن الواقع أن أريانوس أسدى للتاريخ خدمة جلى باعتماده على بطلميوس الذى كتب خير تاريخ للاسكندر على الاطلاق ؛ ولولا اعتماد أريانوس عليه لضاع كل ماكتب بطلميوس . وتاريخ بطلميوس قيم لا لأنه كتب بيد ملك ولكن لأنه كاتبه كان قائداً من الطراز الأول ومن المقربين إلى الاسكندر ، وقد استخدم فى كتابة تاريخه يوميات الاسكندر نفسه . لهذا كله كان بطلميوس حجة فى الجوانب العسكرية لحملة الاسكندر وثقة فى دراسة شخصية الاسكندر وحياته الخاصة . أما إذا تعدينا ذلك إلى جوانب الادارة والسياسة فان ثقتنا فى بطلميوس تأخذ فى الانكماش ، والسبب فى ذلك أن مصلحة بطلميوس السياسية تدخل هنا فى الاعتبار ، لأن سياسة الملك واسلوبه فى الادارة كان يختلف عن مناهج الاسكندر . والملوك فى ذلك مثل السوقة يضيقون بما يضر بمصالحهم ويحتالون على تغييره أو إخفاء معالمه . هذا من الناحية العامة أما فيما يتعلق بموضوع دراستنا وهو كليومينيس فان كل مايذكره بطلميوس عنه يجب أن يوضع موضع الشك الشديد ، وذلك لما نعرفه عن الخصومة التى نشأت بينهما حين أصبح بطلميوس واليا على مصر وكان كليومينيس هو المتصرف فى خزائنها . فضاق كل منهما بالآخر وانتهى الأمر بأن لفق له بطلميوس التهم وحاكمه وقتله . لهذا كان من الطبيعى أن حرص الملك بعد ذلك على تشويه سمعة كليومينيس لتبرير مسلكه وليؤكد أن عهده كان خيراً من عهد سلفه .

هذه بعض ملاحظات عن مصادر دراستنا رأينا أن نقدم بها حتى لا نتورط نحن فيما ذهب إليه أصحابها من أحكام ومبالغات عن كليومينيس .

* * *

(٦) Arrian, I. 1, 2; also cf. VI. 2, 4.

أما عن تاريخ الشخصية التى نحن بصدد دراستها فالغموض يكتنفها فى أكثر من جانب وفى أكثر من فترة . فنحن لاتكاد نعرف شيئاً عن حياته باستثناء العقد الأخير منها . ولكن نعرف من اسمه أنه إغريقى من مدينة نقراطس؛ ولما كانت الوظيفة الأولى لهذه المدينة هى أنها مركز للتبادل التجارى بين اليونان ومصر ، فليس من شك فى أن العمل الأساسى للجالية اليونانية هناك كان التجارة . لهذا فمن المرجح أن كليومينيس كان أحد هؤلاء التجار الاغريق فى نقراطس . ولكنه يظهر على مسرح التاريخ المسجل لأول مرة فى النظام الادارى الذى وضعه الاسكندر الأكبر لحكم مصر (٧) . والمعالم الأساسية لهذا النظام هى أن مصر قسمت إلى إقليمين شمالى وجنوبى ، وعهد بادارة كل منهما إلى حاكم يحمل لقب نومارخس Nomarchos ، وحينما تنحى أحدهما المسمى بتريس Petisis ، قام الآخر دولاسبيس Doloaspis بادارة الاقليمين معاً . كما عين الاسكندر بيو[ر]كستيس بن ماكارتاتوس (Peucestes son of Macartatus) وبلاكروس ابن أمنتاس (Balacrus son of Amyntas) لقيادة الحامية العسكرية التى خلفها فى مصر ؛ أما الأسطول فقد عين بوليمون بن تيرامينيس (Polemon son of Theramenes) قائداً له . وكذلك عين ضابطين آخرين لقيادة الحاميتين عند ممفيس والفرما .

بالاضافة إلى هذا النظام اهتم الاسكندر اهتماما خاصاً بحدود مصر الغربية والشرقية ، فعين حاكمين أو محافظين للمنطقتين : أبو للونيوس بن خارينوس (Apollonius son of Charinus) على ليبيا ويقصد بها صحراء مصر الغربية ؛ وكليومينيس النقراطيسى على «الصحراء العربية»(٨) ويقصد بها الصحراء الشرقية ، شرقى الدلتا إلى البحر الأحمر . ولكن لم تكن هذه هى الوظيفة الوحيدة التى أسندت إلى كليومينيس بل عهد إليه بأخطر

---

(٧) أنظر وصف النظام فى Arrian, III. 5. وتحليل له فى E. Bevan, A History of Egypt under the Ptolmaic Dynasty, 1927, pp. 15 f.

(٨) Arrian, III.5.4

وظيفة فى النظام بأسره وهى الاشراف على الخزانة والشئون المالية ؛ وقد أمر الاسكندر حكام الأقاليم أن يستمروا فى ادارة أقاليمهم بنفس الأسلوب الذى اعتادوه من قبل ، على أن يجمعوا الجزية التى فرضها عليهم وأن يسلموها بدورهم إلى كليومينيس (٩) .

مهمة ثالثة عزيزة إلى قلب الاسكندر عهدت إلى كليومينيس وهى الاشراف على إنشاء وتعمير مدينة الاسكندرية الجديدة (١٠) .

هذه هى المعالم الأساسية للنظام الذى وضعه الاسكندر لحكم مصر ؛ على أن ظاهرة هامة تثير انتباهنا عند النظرة الأولى لهذا النظام وهى خلوه من منصب السلطة العليا فى البلاد ؛ فليس فيه مكان لحاكم عام أو وال لمصر يأسرها . وإنما وزعت السلطة بعناية بين الموظفين الاداريين والعسكريين والماليين ، دون وجود رئيس لهم جميعاً . ولقد لاحظ المؤرخ القديم أريانوس هذه الظاهرة وفسرها بأن الاسكندر تعمد هذا الوضع حتى يمنع أى شخص من أن يزداد سلطانه على الآخرين ويستقل بالولاية (١١) . ونحن ندرك ما يقصد إليه إريانوس وباستطاعتنا أن نقبل تفسيره دون تساؤل ، غير أن الصعوبة تنشأ حينما نجد أن المصادر المعاصرة تصف كليومينيس بأنه «حاكم مصر» . فكتاب الاقتصاد يقرن اسمه بلقب «ساتراب» (١٢) ، وهو لقب حاكم الولاية فى النظام الفارسى ، واستخدمه اليونان أحيانا فى حالة الولايات الشرقية والأسيوية . وتتحدث الخطبة المنسوبة إلى ديمستنيس عن «كليومينيس حاكم مصر ... ، ومنذ أن تولى الحكم» (١٣) . ولقد أفاض

---

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) وردت هذه الحقيقة فى كل من Justinus, XIII. 4. II, ; Oec. II. 33 (=1352.a. 28)

(١١) Arrian. III. 5. 7.

(١٢) Oec. II. 33 (1352. Q. 15) : *Κλεομένης Ἀλεξανδρεὺς Αἰγύπτου σατράπευεν.*

(١٣) Dem. LVI. 6 ؛ وانظر أيضا Arrian, VII 23.8, حيث يستخدم لفظ ἀρχή = حكم ؛ وكذلك Arrian, Succ. 5 فى σατραπεία

الأستاذ فان جرونتجن فى بحث هذه المشكلة وانتهى إلى القول بأنه رغم أن النص الصريح يعوزنا ، فمن المحتمل أن يكون الاسكندر قد غير خطته بعد عودته من الهند ومنح كليوميتيس ذلك السلطان الأعلى فى الولاية وجعله «ساتراب»(١٤) وأخيراً إتخذ المؤرخ تارن موقفاً مشابها حين إقترح أن من المحتمل أن دولاسبس — الحاكم الذى عينه الاسكندر دون أن يكون له منصب ساتراب — توفى بينما كان الاسكندر فى الشرق ، فأمر الاسكندر الموظف الذى يليه فى الأهمية — وهو كليوميتيس — أن يباشر شئون الحكومة حتى يتمكن هو (أى الاسكندر) من أن يبت فى الأمر ... ويضيف تارن بعد ذلك «وبطبيعة الحال سلك كليوميتيس مسلك الحاكم المتمكن (١٥) .

وكلا الرأيين مفر ، إذ يبدوان وكأنهما يحلان المشكلة فى حين أنهما فى الواقع يتجنبانها . فمن الممكن أن نتصور أن الاسكندر قد غير خطته فى حكم مصر ، ولكن ليس لدينا دليل على ذلك فسندنا الوحيد على أن الاسكندر عين كليوميتيس واليا هو الكاتب المشهور بوزانياس Pausanias (١٦) ولكنه لسوء الحظ يقف بمفرده فى هذه الدعوى ، كما أن سنده التاريخى يعتبر ضعيفاً فى مثل هذه الأمور ؛ هذا مع العلم أنه كتب فى القرن الثانى الميلادى أى بعد الاسكندر بنحو خمسة قرون . وباستثناء عبارة بوزانياس فان جميع المصادر تتفق فى أن نظام الاسكندر لادارة مصر كان خالياً من منصب «ساتراب» ؛ وأنه من المحتمل أن الاسكندر فعل ذلك عمداً كما يقترح أريانوس الذى كان أكثر دراية بعصر الاسكندر والذى اعتمد فى أحكامه على كتابات معاصرة للاسكندر .

---

(١٤) P.A. Van Gnoningen, De Cleomene Naucratita Mnemos. 53 (1925) 113 ff.

(١٥) W. W. Tarn, Alexander the Great, II (1948) 303 n. 1.

(١٦) *Κλεομένης ὃν σατραπεύειν Αἰγύπτου Κατέστησεν Ἀλέξανδρος* Paus. I. 6. 3

ويؤيد ماذهب اليه أريانوس أن المؤرخ كورتيوس روفوس (١٧) ينص على أن مصر تركت فى أيدى القائدين العسكريين ، وأن الحاكمين المصريين كانا على رأس الادارة المحلية ؛ أى عثاية وسطاء بين المصريين من ناحية والاسكندر وموظفيه من ناحية أخرى .

هذه هى بعض الاعتراضات التى يمكن أن تثار ضد الاقتراحين اللذين إقترحهما فان جرونجن وتارن ؛ ومع ذلك فيحق لنا أن نتساءل لماذا برز كليومينيس دون سائر الموظفين الى هذه المكانة المرموقة . وللاجابة على هذا السؤال نقول إن إهتماما كبيراً فى الامبراطوريات القديمة كان يلقى على الجانب المالى ومواد التموين التى يمكن الحصول عليها من الولاية وهذه الناحية بالذات كانت بالغة الأهمية بالنسبة للاسكندر الذى كان لايزال مشغولا فى فتوحه ، وكان فى حاجة إلى مدد مستمر من المال والمؤن،لهذا السبب كان الشخص الذى أشرف على الشئون المالية فى الولاية أكثر أهمية ، وله من السلطات مامكنه من أن يبعث للملك بالمال والمؤن اللازمة . وبعض الاشارات المتفرقة تبين أن مثل هذه الامدادات كانت ترسل من مصر ، وأن الاسكندر كان على علم مستمر بسير الأحوال فى الولايتين وكان يبعث إلى كليومينيس بارشاداته وتوجيهاته عند الضرورة (١٨) . وبسبب عدم وجود منصب ساتراب فى الولاية كان أمام كليومينيس فرصة هائلة لملأ هذا الفراغ وأن يصبح المتصرف الفعلى فى شئون الولاية دون أن يتولى منصب الحاكم رسميا ؛ وقد أعانه على ذلك مواهبه الشخصية وتعدد مسئولياته فى الحكومة .

وإذا قارنا كليومينيس بغيره ممن تولوا الشئون المالية تحت حكم الاسكندر فى الولايات الأخرى نجد أن شخصية كليومنيس لاتختلف كثيراً

---

(١٧) Curtius Rufus, IV. 8. 4.

(١٨) أنظر Athen. IX .493 .c ، رغم أنه قد ثبت أن الخطاب الذى ينسب إلى الاسكندر والمرسل إلى كليومينيس مزيف ، الا أنه من المحتمل أن مثل هذه الخطابات تبودلت بين الاسكندر وكليومنيس . الخطاب ذكر فى Arrian, VII .24.6 ولنقده أنظر

Tarn, Alexander, II. pp. 304 -6.

عن هذه الطبقة من كبار الموظفين فى ولايات الامبراطورية الأخرى . وخير مثال نستشهد به هو هاربالوس (١٩) أبرز هؤلاء الموظفين الذى كان له من شدة الطموح والرغبة فى السيطرة مما جعل الاسكندر يقرر التخلص منه . وإذا أضفنا فى حالة كليومينيس علاقاته التجارية مع بلاد اليونان ، لأصبح من السهل أن ندرك إمكان إطلاق ألقاب حاكم وساتراب (σατράπευων ἄρχων) على الرجل الذى سيطر على شئون مصر فى حياة الاسكندر ؛ فلم يكن هناك مفر من مواجهة كليومينيس عند التعامل مع مصر .

هذه الوقفة الطويلة عند النظام الذى وضعه الاسكندر لحكم مصر يمكن إلتماس العذر لها إذا كنت قد وفقت فى تبيان مركز كليومينيس الخاص فى مصر . فعلى أساس مركزه القوى فى الحكومة أمكنه أن يقوم بنشاطه التجارى الهائل فى البحر الأبيض المتوسط . والآن ننتقل إلى وصف هذا النشاط وأسلوبه ؛ ويحسن بنا أولا أن نذكر أن وظيفة كليومينيس الأولى كمحافظ أو مدير للصحراء «العربية» لم تكن بالغة الأهمية . ويبدو على أى حال أن الاسكندر لأغراض عسكرية أنشأ وحدة إدارية جديدة تشمل جميع المنطقة من القوما إلى فلسطين بما فى ذلك الساحل ومايليه من الصحراء فى الجنوب ، ولعلها شملت أيضا المديريتين القديمتين شرقى الدلتا(٢٠) بهذا المعنى تعتبر هذه الوظيفة تجديداً إداريا استحدثه الاسكندر ، كما فعل فى حالة إقليم ليبيا الادارى غربى الدلتا (٢١) لم ترد لنا أى أخبار عن نشاط

---

(١٩) Tarn, Alexander, I. 128 - 9 etc.

(٢٠) عن التقسيم الادارى لمصر القديمة أنظر :

H. Gauthier, Les Nomes d'Egypte depuis. Hérodote jusqu' à la Conquête Arabe, Le Caire, (1935) pp. 138. gf :

وكذلك كتاب :

A. H. M. Jones, The Cities of the Eastern Roman Provinces (1938) pp. 299 gf .

(٢١) Dnian . III . 5 . 4

كليومينيس فى الصحراء العربية ، ولكن يبدو أن الطريق من مصر إلى فلسطين وبابل كان قد أمن للنقل والتجارة وأن البعثات المختلفة تبودلت بين الملك والقائم على خزائن مصر .

على أن المجال الذى أظهر فيه كليومينيس تفوقاً غير عادى كان مجال التجارة والاقتصاد وعلى الرغم من أن الدليل القاطع يعوزنا فقلما يشك أحد فى أن كليومينيس كان أحد كبار تجار الاغريق فى نقراطس أصلا ، وأن معلوماته الخاصة عن أحوال مصر الاقتصادية كانت الباعث على اختيار الاسكندر له ليتولى الاشراف على خزائن مصر . وما من شك أن ألفاظ مؤلف كتاب الاقتصاد تصف كليومينيس أتم وصف حيث يقول : « يلزم لمن يتصدى لولاية الأمر أن يكون ملماً إلماما تاما بأحوال البيئة التى يلى أمرها ، وأن يكون متمتعاً بسلامة الفطرة والاستقامة الشخصية وحب العمل » (٢٢) .

كان كليومينيس أشد مايكون حاجة إلى المال ليقوم بمسئولياته المختلفة ، وهى إنشاء مدينة الاسكندرية الجديدة وإرسال المؤن والأموال التى كان يأمرها الاسكندر ، ثم يضاف إلى هذا تمويل الادارة والجيش فى البلاد : وفوق ذلك كله يجب أن نذكر أن مصر كانت تعانى فى هذا الوقت من آثار فترة التدهور والتأخر بسبب الحكم الفارسى الذى سبق عصر الاسكندر ولعل مجرد جمع الضرائب العادية من المزارعين لم يكفى لسد جميع التزامات كليومينيس ومن أجل التغلب على هذه الحالة والتمكن من تنفيذ مشروعاته لجأ كليومينيس إلى بعض الاجراءات الاستثنائية فى المجالين المالى والتجارى للحصول على أكبر قدر ممكن من المال وقد وجد هدفا مناسباً فى طبقة الكهنة ، أغنى وأقوى طبقة فى مصر فى ذلك الوقت . بعض أفرادها يمتلكون ضياعاً واسعة ، كما المعابد تملك مساحات هائلة من أرض مصر ، وتتحكم فى صناعة كبيرة تعتمد على منتجات أرضهم . وقد بدأ كليومينيس

---

(٢٢) Oec. II. i. 1 (= 1345. b. 7)

بتجريب قوته الجديدة ضد هذه الطبقة ، ونجحت المحاولة وأثبتت أن هذه الطبقة كانت أخذة فى الضعف . ولدينا قصتان توضحان مسلك كليومينيس تجاه الكهنة . الأولى تتعلق بكهنة القمـاح المقدس فى مديرية القمـاح (التى سميت فيما بعد بمديرية أرسنوى فى العصر البطلمى بعد عام ٢٧١ ق.م. وهى الآن محافظة الفيوم) وتروى القصة أنه بينما كان كليومينيس مبحراً ذات يوم فى تلك المديرية ، حيث كان القمـاح يعبد ، إختفى أحد رجاله . على أثر ذلك إستدعى كليومينيس الكهنة وأبأهم أنه انتقاما من هذا الاعتداء على أحد رجاله دون سبب سوف يقوم بصيد التماسيح . أمام هذا الانذار قرر الكهنة — إرضاء لكليومينيس — جمع مبلغ ضخم من المال وإعطاءه له حتى لاتحيق الاهانة بالآلهة . وفعلا نجح أسلوب الكهنة فى الاعتذار وهدأ المال غضبة الوزير (٢٣) .

أما القصة الثانية فتروى حادثة أخرى أكثر جدية وأكثر قيمة من من الناحية التاريخية ؛ فهى تصور لنا حملة واسعة النطاق ضد طبقة الكهنة فى مصر بأسرها . فى هذه المناسبة جمع كليومينيس جمهور الكهنة وأخبرهم أنه يرى أن هناك اسرافاً فيما ينفق على المعابد ومن أجل خفض النفقات يقترح أن تلغى بعض المعابد وكذلك مناصب عدد من الكهنة . فأسقط فى أيديهم وظنوه جاداً فى دعواه ، فجمعوا مبالغ كبيرة من المال من حسابهم الخاص ومن أموال المعابد وقدموها إلى كليومينيس ، مما جعله يعدل عن عزمه (٢٤) .

يجدر بنا عند هذه المرحلة أن نتساءل إن كان يحق لنا أن نصدق كل مايرد فى هذه القصص . ولعل قائلا يقول إن هى إلا بعض أساطير ومبالغات صدرت عن غير ثقة كما هو الحال فى كثير من قصص هيرودوت . وهو قول محتمل جداً لولا أن أعمالا أخرى من نفس النوع صدرت عن

---

(٢٣) Oec. II. 33 (1352. a. 23 f.)

(٢٤) Oec. II. 33 (1352. b. 20 f.)

كليومينيس ورويت فى الكتاب نفسه ، وتدعمها أدلة أخرى مستمدة من كتابات معاصرة أيضا كما سيرد بعد قليل فيما يتعلق بتجارة القمح . فمن المقبول عقلياً إذن أن هذه القصص — ولو أنها قد زيد عليها قليلا أو بولغ فيها بعض الشيء ليتسق الاطار القصصى — تصف أعمالا حقيقية صدرت عن كليومينيس وتصور منهجه وأسلوبه فى تدبير السياسة المالية . فهى تكشف لنا عن سياسة موجهة ضد المعابد والكهنة ، وأن كليومينيس كان يهدف إلى الاقلال من ثروتهم والاضعاف من سلطانهم فى البلاد ، حتى يسهل له قيادهم آخر الأمر . هذا الاتجاه يختلف تماما عن اتجاه الاسكندر الذى كان يظهر للآلهة كل إكبار وتقدير ، حتى لقد بلغ من شدة عاطفته الدينية بحيث يمكن أن يوصف معه بأنه كان متطيراً أكثر منه ورعاً . ولعل من الغريب أن يقدم كليومينيس على مثل هذه الأعمال دون أن يخشى غضب الاسكندر . ويبدو أن هذا الخاطر قد عرض للمؤرخين القدماء ؛ وفسروه بأن الاسكندر كان شديد الثقة فى كليومينيس ، وأوردوا خطابا نسبوه للاسكندر ووجهوه إلى كليومينيس ، يؤكد فيه الاسكندر أنه قد صفح عن كل ماصدر من كليومينيس . ولكن ثبت من النقد العلمى الحديث أن هذا الخطاب غير صحيح وأنه تزييف لاحق على عصر الاسكندر بما لا يقل عن خمسين سنة (٢٥) . ولكن يمكننا بطريقة أخرى أن نفسر إستمرار ثقة الاسكندر فى خازنه حتى بعد عودته من الهند حين لم يحتمل سلوكا مشابها من أمناء خزائنه الآخرين والذين كانوا أكثر قرباً من الاسكندر . (٢٦) فمن المحتمل — كما يبدو من لغة القصص ولهجتها — أن هذه الأعمال حدثت فى فترة مبكرة من تولى كليومينيس منصبه ، أى فى الوقت الذى كان لايزال يسعى فيه إلى تثبيت مركزه واحكام سيطرته على مالية البلاد ، وذلك هو الوقت الذى كان فيه الاسكندر مشغولا كل الانشغال بحروبه ضد فارس والهند .

---

(٢٥) الخطاب ورد فى Arrian, VII. 23, 6 - 7 ولنقده أنظر Tarn, Alexander the Great, II, pp. 304 ff.

(٢٦) أنظر كتاب تارن المؤلف نفسه .

إن جميع أعمال كليومينيس سواء ضد الكهنة أو غير ذلك كانت تهدف إلى غاية واحدة وهي صالح الخزانة . وهو في ذلك لم يقصر نشاطه على القيام بأعمال أمين الخزانة ، ولكن دبر أمر خزانة الدولة على نحو مايدبر التاجر حسابه الخاص . فان أعمال كليومينيس تعتبر تجربة لها أهميتها بالنسبة لدارسي تاريخ الاقتصاد والمال ؛ وكم نحن في حاجة إلى وصف كامل لسياسته المالية ، إذ كل ما وصل إلينا من أخباره لا يعدو اجراءات متفرقة — مثل النموذجين الماضيين — تبدو كأنها قد تمت في ظروف إستثنائية . ومع ذلك فهي تكشف عن نوع من السياسة الاقتصادية ذات طابع معين . فخطته ضد الكهنة كان لها نتيجتان : زيادة في قوته المالية من ناحية ، واضعاف لطبقة الكهنة كمنافس له في الداخل . على أن أعمالا أخرى قام بها كليومينيس تعتبر أكثر دلالة في هذا المجال لأنها تكشف عن سياسة مرسومة تهدف إلى سيطرة الدولة ممثلة في شخص كليومينيس على إقتصاد البلاد ومعلوماتنا عن هذه الأعمال مستقاة من كتاب الاقتصاد نفسه ومن الخطبة المشهورة «ضد ديونيسود وروس المنسوبة إلى ديموستينيس . الأول يزودنا بأعمال إقتصادية ثلاثة ؛ والخطبة تعطينا وصفا شيقا لأسلوب كليومينيس في إدارة تجارته العالمية .

إثنان من أعمال كليومينيس الواردة في كتاب الاقتصاد لهما دلالتهما ؛ إذ أنهما يمثلان قمة في سياسته الاقتصادية ؛ ونقصد بذلك إحتكار تصدير القمح المصري إلى الخارج . في الحادثة الأولى نرى محاولة محكمة للقضاء على المنافسة المحلية ووضع الاحتكار موضع التنفيذ (٢٧) فهو يصدر أوامره في بادىء الأمر بمنع تصدير القمح ؛ ولكن يحدث أن يحتج حكام الأقاليم المصريون ويدعون أنهم سيعجزون عن جمع ودفع الضرائب المطلوبة إذ حظر عليهم تصدير القمح الذي كان مصدر ربح كبير . فتفاوضهم كليومينيس وإقترح حلا وسطا يحقق له كل ما يهدف إليه

(٢٧) Oec. II. 33 (1352. a. 17 ff.)

ويحظر على المصريين مظهر إمكان التصدير . ذلك أنه سمح بالتصدير مقابل ضريبة عالية جدا ، مما أدى إلى الاضعاف كثيراً من المنافسة المحلية ؛ وفى الوقت نفسه سيجنى ضرائب هائلة على الكميات القليلة من القمح التى سيصدرها الأفراد بعد ذلك .

ويذكر مؤلف كتاب الاقتصاد فى تقديمه لهذا النبأ بأن هذا حدث فى وقت كانت مصر تعانى فيه من قلة المحصول بينما انتشرت مجاعة شديدة فى سائر البقاع . وكليومينيس الذى كان يتمتع بكافة صفات الرأسمالى الطموح أراد أن يستغل هذه الظروف إلى أقصى حد ، فأتبع هذه الخطوة خطوة أخرى أشد خطورة وأبعد أثراً فى أحكام سياسية الاحتكار . فجمع كبار منتجى القمح فى مصر وساومهم فى الثمن الذى به يبيعون له محاصيلهم . وكان سعر السوق آنئذ هو عشر درخمات للكيل الواحد ، ومع ذلك عرض المزارعون ثمنا أقل من ذلك — ولعلهم شكوا فى نواياه وظنوه سيعرض ضريبة جديدة بنسبة السعر . ولكن كليومينيس — لدهشتهم الكبيرة — عرض عليهم سعر السوق الأغلى ؛ وبذلك استولى على كافة المحصول وباعه فى الخارج بأثنين وثلاثين درخمة ، أى بأكثر من ثلاثة أمثال قيمته (٢٨) .

فى هذين المثالين حقق كليومينيس سياسة إحتكارية صريحة ، لأن علم الاقتصاد يخبرنا أن الاحتكار يمكن تحقيقه بأساليب مختلفة أهمها فرض ضريبة عالية جداً ، أو بطريق التفرد بحق انتاج المواد الخاضعة للاحتكار ، أو بطريق ثالث وهو أن يصبح الفرد منتجاً أو بائعاً فى ظل ظروف تمنع فى الواقع المنافسة الحرة . ومثل هذه الشروط تتفق تماماً مع أعمال كليومينيس كما أننا إذا أردنا أن نحكم على كليومينيس بالمقاييس الاقتصادية المعاصرة الواردة فى كتاب الاقتصاد باعتبار أنها تمثل خلاصة علم الاقتصاد السياسى

---

(٢٨) Oec. II. (33 1352 b. 14 ff.)

كما فهم فى النصف الثانى من القرن الرابع ق.م. ، فما من شك أن كليومينيس كان على علم تام وتجربة كافية بالاقتصاد السياسى ودراسته (٢٩) .

وما ينبغى أن تقتصر معرفة المحتكر على العلم بالنظرية وأساليب تطبيقها ، بل يلزم عند ممارسته سياسة إحتكارية أن يكون على علم تام بأحوال الأسواق التى يشملها نشاطه التجارى . ودراستنا لكليومينيس تبين أنه كان مدركاً لأهمية هذا الجانب التطبيقى فى عمله وأنه الركيزة التى يتحقق بها نجاحه . فهو لم يقصر أبداً عن متابعة السوق العالمية التى كان يتعامل معها ؛ فاذا ماحدثت مجاعة فى العالم اليونانى (٣٠)وتدر القمح قام هو بتوريده بأسعار تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمته الحقيقية فى الظروف العادية . وذلك أن الحروب المتتالية التى أعقبت موت الاسكندر الأكبر أدت إلى حدوث مجاعة بين عامى ٣٣١ — ٣٢٨ ق.م. ونحن نستطيع أن نعين تاريخ إجراءاته الخاصة بتصدير القمح السالفة الذكر فى تلك الحقبة . فقد استبان كليومينيس ما كان حادثا فى الخارج واستطاع بدقته وسرعته ونظامه أن يواجه الموقف وأن يستفيد منه . وقد استطاع أن يحدد سعر بيع القمح باثنتين وثلاثين دراخمه لأنه كان واثقا أن إنتشار المجاعة هناك ستمكنه من البيع بذلك السعر المرتفع(٣١)

---

(٢٩) انظر بنوع خاص Oec. II. 2-3 حيث يتحدث المؤلف عن مسئوليات الحاكم الإقتصادية التى يلخصها فى أربع نقط : العملة والتصدير والاستيراد والنفقات العامة (*περὶ νόμισα, περὶ τὰ ἐξαγώγιμα, περὶ τὰ εἰσαγώγιμα, περὶ τὰ ἀναλώματα*)

(٣٠) M. Rostovtzeff: Social and Economic History of The Hellenistic World pp. 94 - 105 and 108.

(٣١) أقترح ريزلر (Ruezler , Monopole, p.33) أن ٣٢ دراخمه كان سعر القمح فى أثينا ، مفترضا أن هذا هو المقصود بعبارة *τριάκοντα δίδραχμοι* الواردة فى Pollux. IV. 165 ؛ ولكن ليس هناك دليل أن هذا هو مايقصده بولوكس Pollux ؛ فهو يذكر أمثلة لكلمات مركبة من الأرقام واستعمالاتها مثل "*καὶ [τὸ] δίδραχμοι ὀπτῖται* أو فى قراءة أخرى *καὶ τριακοντά δράχμοι πῦροι*" *τριάκοντα δίδραχμοι* ولكن بولوكس لايذكر ولايقترح أن هذا هو سعر القمح فى تاريخ محدد وهو مانحن فى حاجة لمعرفته بالنسبة لكليومينيس . ونحن نعتمد فقط فى تقدير السعر على ماورد فى كتاب الأقتصاد Oec. II. 33 (1352. b. 14. ff.) الذى يؤيده ما ورد فى الخطبة المنسوبة الى ديموستينيس Dem. LVI. 7 ff من أن وسائل كليومينيس أدت الى أرتفاع أسعار القمح .

ومن حسن الحظ أن لدينا وثيقة هامة جداً وهى الخطبة ضد ديونيسودوروس» (Dionysodoros) التى تبين لنا كيف استطاع هذا المحتكر الفذ أن يدبر شبكة هائلة من الوكلاء والسماسرة فى الخارج ، وأن هؤلاء كانوا يزودونه بأحوال السوق فى الخارج وانهم كانوا يتعاقدون باسم لتوريد القمح وغيره . والصورة التى ترسمها الخطبة — رغم حرارة اللغة المستعملة — هامة جداً إذ أنها توضح بالمثال كيف كانت تدار شئون هذه التجارة .

كتبت هذه الخطبة لمهاجمة أحد سماسرة كليوميتيس فى قضية أقيمت ضده فى أثينا . فقد تعاقد هذا السمسار بالتضامن مع زميل آخر على قبول قرض مبلغ ٣٠٠٠ دراخمة مقابل توريد قمح من مصر إلى أثينا . ولكنهما نقضا شروط العقد وبدلا من توريد القمح المتعاقد عليه إلى أثينا ، أفرغت السفينة حولتها فى رودس . السمساران اللذان يعملان لحساب كليوميتيس هما ديونيسودوروس — المتهم الأول فى القضية — وبارمنسكوس . وكان الأخير قد أبحر بالسفينة عائداً إلى مصر بينما بقى ديونيسودوروس فى أثينا . ولعل من الأنسب هنا أن نستمع إلى ماتورده الخطبة بشأن هؤلاء السماسرة .

"هؤلاء الرجال هم عملاء وأعوان كليوميتيس الحاكم السابق لمصر ، والذى منذ أن تولى الحكم هناك كان سببا فى أذى كبير لحق أثينا وسائر العالم اليونانى عن طريق شراء القمح كله وبيعه ثانية ، وتحديد سعره كما يشاء . ولاحكام تنفيذ خطته كان يتخير أعوانا له من هؤلاء الرجال يعملون على هذا النحو : بعضهم يبعث بالسلع من مصر ، وآخرون يبحرون بها فى سفنهم ، بينما يقيم آخرون فى أثينا لتوزيع الشحنة . ثم يحدث أن يرسل هولاء الذين يقيمون فى أثينا برسائل إلى الوكلاء الآخرين يحيطونهم علماً بحالة الأسعار ، بحيث إذا كان السعر مرتفعاً فى أثينا أحضروا القمح اليها ،

أما إذا انخفض السعر فيها ذهبوا بالقمح إلى ميناء آخر . وهذا هو السبب الرئيسى لارتفاع أسعار القمح ، أقصد هذه المراسلات وتلك المؤامرات"(٣٢).

هكذا تصف الخطبة شبكة الوكلاء الذين كانوا يعملون لحساب كليوميئيس ، وتورد بعد ذلك تفصيل ماحدث من الوكيلين موضع الاتهام فعندما عقدا الاتفاق فى أثينا كان السعر مرتفعاً لندرة القمح هناك ؛ ولم يتوقعا تغير أحوال السوق بسرعة ، إعتقاداً منهما أن أى قمح سيرد من مصر أى من صاحبهم كليوميئيس الذى سيخبرهم ، فهم وكلاءوه فى أثينا . ولكن حدث ، بعد أن رحل بارمنسكوس إلى مصر لاحضار شحنة القمح ، أن وصلت إلى أثينا سفن أخرى تحمل قمحاً من صقلية ، فانخفض سعر القمح فى أثينا نتيجة لذلك . فأرسل ديونيسودوروس فى الحال رجلا إلى رودوس ينبىء زميله بارمنسكوس بما طرأ على السوق الأثينى ، علماً منه بأن صاحبه سوف يمر بسفينته على رودس التى كانت محطة أساسية فى الرحلة بين مصر وبلاد اليونان فى ذلك الوقت . وقد أدت هذه المناورات إلى النتيجة المرتقبة وهى أن بار منسكوس أفرغ حمولته من القمح فى رودوس وباعها هناك ، حيث كان السعر أكثر إرتفاعاً منه فى أثينا ، محترقاً بذلك شروط الاتفاق . ولكن الغريب فى الأمر أنه بعد بيع القمح فى رودوس أبحرت السفينة بما تبقى من بضائع أخر لبيعها فى أثينا .

يمكننا أن نتخيل من هذا الوصف مقدار النشاط التجارى الكبير الذى استلزم ذلك التنظيم العالمى المحكم . وما من شك أن مثل هذا النشاط الهائل كان يستلزم إشرافاً دقيقاً من كليوميئيس ، الذى لم يفشل أبداً فى القيام بهذا الاشراف على خير وجه . وهناك حادثة طريفة يروبها لنا كتاب الاقتصاد تبين يقظة كليوميئيس فى الاشراف على شبكته التجارية ففى إحدى المناسبات علم كليوميئيس عن طريق أعوانه وبخبريه من غير شك أن أحد وكلائه قد عقد صفقة بثمن زهيد وأنه ينوى أن يتقاضى

---

(٣٢) Dem. LVI. 7 ff.

عليها ثمنا غالياً . فأخفى كليومينيس علمه بكل هذا ، وقبل أن يعود الوكيل صاحب الصفقة أشاع الوزير أنه سيلغى الصفقة بسبب إرتفاع الثمن . فبلغت الاشاعة الوكيل الذى خشى وأعوانه الخسارة التى ستلحق بهم إذا أصر كليومينيس على رفضه ، وما إن عاد إلى الاسكندرية حتى أسرع إلى الوزير وأعلن الثمن الحقيقى للصفقة ، فقبله كليومنيس راضياً(٣٣) .

هذا هو النظام الذى أنشأه كليومينيس وأدار عن طريق تجارته العالمية . ولكن يجب أن نذكر دائما أن المصادر التى بين أيدينا لاتعطينا وصفاً كاملا لسياسته المالية والاقتصادية ، وأن كل مالدينا ليس سوى أمثلة متفرقة من أعماله . هذه الحقيقة قد دفعت بعض العلماء إلى الاعتقاد أن سياسة الاحتكار لم تستمر سوى فترة سنوات المجاعة ٣٣١ — ٣٢٨ ق.م. (٣٤) ولكن نظرة فاحصة إلى الأخبار التى توردها المصادر تبين أنها تصور أعمالا مدروسة تهدف إلى إنشاء احتكار مستمر لتصدير القمح الذى تنتجه مصر . وإن الرأى القائل بأن سياسة الاحتكار دامت فقط أثناء الأزمة يغفل أن شبكة الوكلاء قد استمرت حتى آخر عام للكيومينيس فى منصبة فى سنة ٣٢٢ ق.م. وهو تاريخ الخطبة ضد ديونيسودوروس السالف ذكرها فصاحب الخطبة يتحدث عن نظام قائم وعن حاكم كان إلى أشهر قليلة سابقة يتحكم فى قمح مصر بأسره . وفى الواقع إن أهمية كليومينيس من وجهة النظر الاقتصادية هو استمرار سياسته الاحتكارية فى تجارة القمح الخارجية . نحن نعرف أن سياسة الاحتكار الحكومى لم تكن جديدة على مصر ، فقد اعتاد الفراعنة احتكار الانتاج من أجل السوق الداخلى وأحيانا للتصدير ؛ ولكن محاولة كليومينيس لاحتكار تجارة القمح العالمية هى الأولى من نوعها فى التاريخ . والجدة فى محاولته تقع فى أنه زاولها على أسس تجارية بحته ، بعكس أثينا التى اعتمدت على قوتها البحرية لاحتكار تجارة البحر الأسود فى القرن الخامس ق.م.

---

(٣٣) Oec. II. 33 (1352 b. 4 ff.)

(٣٤) A. Andréades, Antimene de Rhodes et Cleomenes de Naucratis, B. C. H. 53 (1929) P. 14.

لقد ظلت شخصية كليومينيس وسياسته موضع خلاف بين الكتاب قدماً وحديثاً ؛ فالقدماء جميعاً يناصبونه العداء ويصدرون عليه أقسى الأحكام (٣٥) ، أما المحدثون فيختلفون إختلافاً بينا فى أحكامهم (٣٦) ولعل خير موقف نتخذه فى هذه الدراسة هو أن نقدر أعمال كليومينيس على أساس الأوضاع السائدة فى عصره . فنلحظ مثلا أن أعماله قد لاتتسم وسائلها بمبادىء الأخلاق ولا تتفق ومبادىء العدل والانصاف الدقيقة ، ومع ذلك فهى ليست استثناء عند مقارنتها بأمثلة أخرى كثيرة واردة فى كتاب الاقتصاد المنسوب لأرسطو . وعلى أى حال فلسنا نقصد هنا أن نصدر أحكاماً أخلاقية على كليومينيس ، ولكن هدفنا هو تقييم أعماله إقتصاديا . لقد رأى بعض الدارسين أن سياسته من الناحية الاقتصادية كانت مربحة ولم تكن ضارة على أساس أنه دفع لمنتجى القمح سعر السوق (٣٧) . ولكن عند إعادة النظر فى هذا الاجراءات بالذات نجد أنه نتج أمران . أولا يظهر من شكوى مديرى المديريات أن التصدير كان حراً فى مصر فى ذلك الوقت ، وأن منتجى القمح كانو يجنون أرباحاً طيبة من التصدير تعينهم على دفع الضرائب المرتفعة فى الداخل . حينما اشترى كليومينيس مجموع محصول القمح (٣٨) سدد ضربة لهم كمصدرين ، وباستمرار

---

(٣٥) Dem. LVI.7 : "ὑπηρέται καὶ συνεργοὶ πάντες οὗτοι κλεομένους τοῦ ἐν Αἰγύπτου ἄρξαντος, ὃς ἐξ οὗ τὴν ἀρχὴν ἔλαβεν οὐκ ἀλίγα κακὰ εἰργάσατο τὴν πόλιν τὴν ὑμετέραν, μᾶλλον δὲ καὶ τοὺς ἄλλους Ἕλληνας. VII.23, b "καὶ κλεομένει, : وعبارة أريانوس ضد كليومينيس مشهورة أيضا κ.τ.λ." ἀνδρὶ κακῷ καὶ πολλὰ ἀδικήματα ἀδικήσαντι ἐν Αἰγύπτῳ κ.τ.λ." ولكن يجب أن نذكر هنا أن اريانوس كان تحت تأثير مصدره الرئيسى الملك بطليموس الأول.

(٣٦) يهاجم كليومينيس من المحدثين Bouché - Leclergue . Hist . des Lagides I . P . 14 ; Mahaffy . Ptolemaic Dynasty pp . 20 - 22 ; Tarn . C . A . H . VII . PP . 269 . ومن يبررون مسلكه أنظر أيضاً Andreades . Loc . cit . P . 17 ; وجماعة أخرى من المؤرخين تتخذ موقفاً وسطاً مثل Van Groningen . Mnemos . 53 (1925) P . III Riezler Monopole P . 33 . Bevan . Ptolem . Dynasty . P .

(٣٧) Van Groningen, De Cleomene, Mnemos, 53 (1945) 127

(٣٨) إننى أقصد ما ذكر فى Oec. II. 33 a. & d (1352. a. 16 f b. 4.)

سياسته الاحتكارية فقدوا القدرة تماما على التعرف والتعامل مع الأسواق الخارجية مباشرة . ثانياً ، كانت نتيجة سياسة كليوميديس على السوق الداخلى أشد خطراً ؛ لأن رغبة كليوميديس فى الربح من التصدير جعله يدفع للتجمن فى الداخل سعر التصدير ، كما حاول الاستيلاء على معظم المحصول ، فنتج عن ذلك أن شح القمح فى مصر وارتفع ثمنه ارتفاعاً كبيراً مما أدى إلى الاضرار بمجموع الشعب المصرى فى نفس الوقت الذى أضر فيه أيضا بالتجارة الدولية (٣٩) .

ويمكننا هنا أن نتساءل عن طبيعة هذه التجارة العالمية ، هل كانت لحساب كليوميديس الشخصى ، أو باسم الدولة ولصالحها ؟ ليس هناك جواب صريح أكيد على هذا السؤال ، ولكن الأسلوب الذى تتحدث به مصادرنا يعطينا الانطباع أن كليوميديس قام بالتجارة بصفته الرسمية كرجل من رجال الحكم فى مصر . وقد رأينا من قبل أن كلا من الخطبة ضد ديونيسودوروس وكتاب الاقتصاد يتحدث عن سياسته التجارية وكأنها صادرة عن حاكم مصر . ومما يؤكد هذه الفكرة هو ماترويه الأخبار أن بطليموس الأول سوتر الذى تولى حكم مصر بعد وفاة الاسكندر تسلم خزائن الدولة من كليوميديس وبها ٨٠٠٠ تالنتوم(٤٠) ، وهو مبلغ ضخم يثبت أن أرباح كليوميديس كانت تذهب إلى خزانة الدولة .

ومع ذلك فما إن استقر الأمر لبطليموس الأول فى مصر حتى عمل على التخلص من كليوميديس والقضاء عليه ، بأن لفق له التهم وحاكمه وقتله ، ثم أخذ يعمل بعد ذلك على النيل من سمعته ؛ ولكن مامن شك بعد هذه

---

(٣٩) من البحث المشهور عن القمح فى التاريخ اليونانى L' Jardé, Les Céréales dans Antiquité grecque, p. 179 نعلم أن متوسط سعر القمح فى أثينا فى سنة ٣٣٠ – ٣٢٩ ق.م كان خمس دراخمات ، وفى العام التالى أصبح ست دراخمات ثم عشرة دراخمات . ونستطيع أن ندرك مقدار القمر الذى ألحقه كليوميديس بأسعار القمح حين نذكر أنه إشترى من المتجمين فى مصر بعشرة دراخمات وباع القمح بالفين وثلاثين دراخمة . Oec II. 33. P. (1352. d. 4ff)

(٤٠) Diodorus Sic. 18. 14. 1.

الدراسة أن ما قام به كليومينيس يعتبر أكبر خدمة قدمت للبطالمة بالذات ؛ فبالاضافة إلى خزانة غنية ، أورثهم تجارة خارجية على أسس منظمة ، مكنتهم من انتهاج سياسة مماثلة زمن البطالمة الأول حين كانت تجارة القمح الخارجية هي من أهم عماد سياستهم الاقتصادية . ولكنهم يدركون خطورة المنافسة الأجنبية ، وبدلا من معاداة منافسيهم اتخذوا منهم أصدقاء كما فعل بطليموس الثانى مع صقلية (٤١) .

(٤١) اجتهد بطليموس الثانى على أن يجعل من صقلية حليفة له . أنظر البحث القيم
N. Hohlwein, Le Blé d'Egypte, Et. Pap. IV. (1938) 93. n. 2.